

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون عربية

2016/07/27 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3.....قوائم الإخوان!
- 4.....وثائق سرية تكشف تجسس أمريكا على منظمات منها الإخوان
- 5.....قلعة الشقيف ووزارة الثقافة اللبنانية.....
- 6.....الرقص الدبلوماسي الذي تمارسه الرياض مع إسرائيل.....



أكد لي مراد العضيلة، القيادي الإسلامي البارز، أنّ القوائم التي نشرها موقع "البوصلة" الإلكتروني، المقرّب من حزب "جبهة العمل الإسلامي"، غير مكتملة، وليست رسمية؛ فما تزال الأسماء متحرّكة، ولم تحسم الصورة النهائية بعد.

بالرغم من ذلك، فإنّ زكي بني ارشيد، رئيس الهيئة العليا للانتخابات في الجبهة، اكتفى في تصريحات بالقول إنّها قوائم غير رسمية، وفي الوقت نفسه ذكر أنّ 80 % من القوائم والبرنامج الانتخابي تم إنجازها، ما يمكن أن نخلص من خلاله إلى القول بأنّ الأسماء المذكورة -على الأغلب- تمثل 80 %، بالحدّ الأدنى.

الأهم من ذلك أنّ الأسماء المنشورة تكشف لنا طريقة التفكير في أوساط "جبهة العمل الإسلامي"، والصورة الأولية، غير الرسمية، التي ستخوض من خلالها الانتخابات النيابية، بالرغم من عدم اكتمال الأسماء، بخاصة في الدائرة الثالثة في عمان. إذ تشير معلومات أولية إلى اسمين بارزين؛ الأول هو نقيب المحامين السابق صالح العرموطي، والثاني هو نقيب المهندسين السابق عبدالهادي الفلاحات، بعد أن تم تحريك اسم المهندس وائل السقا إلى الدائرة الخامسة. وكذلك الحال ما تزال الأمور في إربد غير ناضجة تماماً.

ما تبقى في أغلب الدوائر، وعلى الأغلب أنّنا أمام صورة شبه مكتملة. ومن الواضح أنّ الإسلاميين سيخوضون الانتخابات عبر ثلاثة أشكال من التحالفات؛ قوائم لهم، وقوائم مشتركة مع شخصيات وطنية، وقوائم أخرى يدعمونها. لكن الملاحظ أنّ هناك تركيزاً ورهاناً على "الكوتات"، وهو رهان ذكي سيؤدي إلى نتائج كبيرة لهم فيها، نظراً لقوتهم التصويتية التي ستخدم شركاءهم.

الأسماء الأولية المنشورة هي 81 اسماً، منها ما يقارب 31 اسماً فقط من "جبهة العمل الإسلامي"، قبل استكمال دوائر أخرى مثل عمان الثالثة وفي إربد. وهناك أسماء بارزة خرجت من جبهة العمل الإسلامي والجماعة، مثل الدكتور عبدالله العكايلة، ود. مالك عمارة، وهناك أسماء محسوبة على تيار الحكماء مثل د. محمد البزور.

ضمت الأسماء نسبة كبيرة من نساء الحركة الإسلامية ومن خارجها. لكن غلب على هذه الأسماء أنّها حاصلة على الدكتوراة، وأغلبها في الشريعة الإسلامية. وعلى الأغلب سينضاف إليها د. ديمة طهبوب، القيادية الإسلامية البارزة، عن الدائرة الثالثة.

وضمت الأسماء نوابا إسلاميين سابقين (قراية 9 إلى الآن)، وقيادات شابّة جديدة. وامتزجت فيها أسماء الصقور والمعتدلين، وحتى "الحلفاء" الذين وردت أسماؤهم في القوائم فاختلطت خلفياتهم بين المحافظين المتدينين، مثل النائب السابق المعروف تامر بينو، والليبراليين مثل النائب السابق (عن المقعد المسيحي في البلقاء) رائد قاقيش، والمتقاعدين العسكريين مثل موسى الحديد، مع أسماء شبابية واعدة في مجال الإعلام والمجتمع المدني، مثل عمر عياصرة وصباح أبو الفيالات.

تظهر القائمة الأولية حماساً وتعطشاً من قبل "جبهة العمل الإسلامي" للعودة لقبّة البرلمان وإلى الحياة السياسية، بعد سنوات طويلة من المقاطعة. كما تؤكد قدرتهم على التكيف مع الأنظمة الانتخابية ومرونتهم العالية في استقطاب شخصيات من خارج الرحم الأيديولوجي والتنظيمي للجماعة.

تبقى هناك قضية كل من علي أبو السكر وزكي بني ارشيد (وهما من أبرز قيادات الجماعة، ومهندسا التوجهات السياسية لها)؛ إذ كلاهما سُجن سابقاً، ما يمثل حاجزاً قانونياً دون ترشحهما. بالنسبة لأبو السكر، فهناك نقاش قانوني (بعد

مرور 5 أعوام على انتهاء مدة سجنه)، وعلى ما يبدو أنّ الهيئة المستقلة للانتخاب بعثت باستشارة قانونية حوله. أما زكي بني ارشيد، فيبدو أنّ الموقف الرسمي سيكون رفض الترشيح، ما يضعه أمام خيار اللجوء إلى القضاء. على الطرف الآخر، ما يزال حزب "زمزم" تحت التأسيس وجماعة الإخوان المسلمين الجديدة يعدان قوائمهما للترشح للانتخابات، بشكل منفصل أولاً.

وثائق سرية تكشف تجسس أمريكا على منظمات منها الإخوان

لندن- عربي 21 27\7\2016

قال إدوارد سنودن، مسرب أسرار الاستخبارات الأمريكية، إن الحكومة الأمريكية سمحت بهجمات إلكترونية على دول وأحزاب سياسية ومنظمات في الخارج من بينها جماعة "الإخوان المسلمين" المصرية وحركة "أمل" اللبنانية، والجامعة العربية. وكتب سنودن في تغريدة على حسابه في موقع "تويتر" الإلكتروني، أمس الاثنين: "أصدرت حكومتنا إذنا خاصا لشن هجمات إلكترونية على أحزاب سياسية. وكانت هناك أخطاء".

ونشر سنودن ملحقا لوثيقة استخباراتية سرية من صفحتين تعود إلى عام 2010، تسمح لوكالة الأمن القومي الأمريكية باستهداف كافة دول العالم تقريبا بعمليات التنصت الإلكتروني.

وأظهر الملحق قائمة قصيرة بأسماء أحزاب أجنبية أصدرت واشنطن إذنا بالتنصت عليها من بينها الحزب الشعبي الباكستاني وحركة "أمل" اللبنانية، وجماعة "الإخوان المسلمون" المصرية، وحزب "بهاراتيا جاناتا" الشعبي الهندي، و"جبهة الإنقاذ الوطني" الرومانية.

كما ذكر الملحق العديد من الدول باستثناء "العيون الخمس" أو الدول التي اشتركت في برنامج التنصت الأمريكي وهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" قد كشفت نقلا عن وثيقة سرية كانت من مئات آلاف الوثائق الاستخباراتية التي سرّبها سنودن العميل الهارب من وكالة الأمن القومي الأمريكية، في عام 2013، عن أبعاد التنصت الأمريكية في الدول الأجنبية. وتتضمن الوثيقة التي وقع عليها النائب العام الأمريكي ورئيس الاستخبارات الوطنية، قائمة بـ193 دولة يسمح للاستخبارات الأمريكية بتنفيذ عمليات التنصت في أراضيها.

كما سمحت الوثيقة المؤرخة في عام 2010، للاستخبارات الأمريكية باستهداف مجموعة من البنوك والمنظمات الدولية، منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية.

وأوضحت "واشنطن بوست" أن الوثيقة تكشف أيضا عن أن التفويض الحكومي كان يسمح للاستخبارات بالتنصت ليس على الاتصالات التي شاركت فيها الشخصيات الطبيعية والاعتبارية المستهدفة فحسب، بل على اتصالات أخرى كان مضمونها يتعلق بتلك الشخصيات.



معيبٌ ما فعلته وزارة الثقافة اللبنانية، في لوحها التذكارية التعريفية التي وضعتها على مدخل قلعة الشقيف. من لا يعرف هذه القلعة، أو لم يسمع عنها؟ هي تربيض كأسدٍ متوثبٍ فوق هضبة النبطية في الجنوب اللبناني، ويجري نهر الليطاني عند قدميها، منها تطلّ على جبل الشيخ وهضبة الجولان والجليل الأعلى في فلسطين المحتلة. وفي الأيام الصافية، تُشاهد أنوار منارة حيفا، ولا تبعد عنها الحدود اللبنانية الفلسطينية سوى بضعة كيلومترات.

أول من بناها الفرنسيون خلال الحملات الصليبية، وأطلقوا عليها اسم قلعة بوفور، وساد الاعتقاد فترة أنّ بوفور هو اسم البارون الفرنسي الذي بناها، لكنّ الحقيقة التاريخية تدحض ذلك، فلا وجود لبارونٍ يحمل هذا الاسم، فقد سُميت بوفور بمعنى "الجميلة" باللغة الفرنسية، لتستحق اسم "القلعة الجميلة".

أعاد صلاح الدين بناءها، ومنها انطلق إلى معركته الفاصلة في حطين، وقد عثر المقاتلون اللبنانيون والفلسطينيون عند قيامهم بأعمال الحفر والتحصين فيها على رفات عشرات من الجنود المسلمين الذين جُمع رفاتهم، وأُعيد دفنهم ضمن مراسم عسكرية.

في سنة 1976 استولى الرائد سعد حداد على ثكنة مرجعيون، وعلى بلدات القليعة، ودير ميماس، وجميعها تقع في مواجهة القلعة على الجهة الأخرى من نهر الليطاني، وأُعلن عن تشكيل الشريط الحدودي المرتبط بإسرائيل، وقصف المدن والبلدات المحاذية للشريط، مثل بنت جبيل والنبطية. وبذلك، أصبحت قلعة الشقيف محوراً للمواجهة، ورابطت فيها القوات اللبنانية الفلسطينية المشتركة. وتعرّضت القلعة، بحكم موقعها، لعشرات الغارات الجوية الإسرائيلية، إضافةً إلى قصف مدفعي شبه يومي عليها، وحاول الإسرائيليون التقدم باتجاهها مراتٍ. وفي إحدى المرات (1980)، وصلت قوات لواء غولاني إلى مسافة أمتار منها، لكنّها عادت حاملة قائدها القتيل.

أصبحت القلعة، في الرابع من يونيو/حزيران 1982، رمزاً للصمود اللبناني الفلسطيني في وجه الآلة العسكرية الصهيونية، صمدت أمام القصف الجوي والصاروخي، وأسقط مقاتلوها طائرةً حربية، وأسروا طيارها، كما أسقطوا طائرةً مروحيةً تحمل ضباطاً من هيئة الأركان، هَوّت محترقةً على أحد تلال مدينة النبطية. وبعد معارك استمرت من الرابع من يونيو/حزيران حتى صباح السابع منه، تمكنت قوات غولاني، بقيادة رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي، من احتلال القلعة، بعد استشهاد المدافعين عنها، وهم لبنانيون وفلسطينيون وعرب، في معركةٍ اعتبرت الأهم خلال اجتياح لبنان، وما زال صداها يتفاعل في أروقة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ نظراً للخسائر الجسيمة التي تكبّدها الجيش الإسرائيلي، والتي قتل فيها ثلاثة من قادة موجات الهجوم عليها.

في اليوم التالي، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن، قلعة الشقيف، للاحتفال بالنصر

أمام وسائل الإعلام، لكنّه وأمام القلعة المدمرة تماماً فوجئ بروايات الجنود عن المعركة الضارية التي خاضوها، وصُدّم عندما قيل له "لم يستسلم أحد". غادر بيغن المكان، ولم يعد إطلاقاً إلى لبنان بعدها. لاحقاً، رُممت القلعة بمنحة كريمة من الحكومة الكويتية، أعادت إليها معالمها التاريخية الأساسية. وفي أثناء عمليات الترميم، عُثر على جثامين بعض شهدائها الذين دفنوا تحت أنقاضها.



على مدخل القلعة، وضعت وزارة الثقافة اللبنانية يافطةً إرشادية تُبين التسلسل التاريخي للوقائع التي مرت على قلعة الشقيف منذ بنائها، وفي هذه اليافطة ورد:

1976: يحتل الفلسطينيون الموقع الذي يتعرض لعشرات الغارات الإسرائيلية. 1982: يحتل الإسرائيليون الموقع بعد قتال عنيف. 2000: ينسحب الإسرائيليون من القلعة، نتيجة هجوم من المقاومة اللبنانية . أيّ فضيحةٍ هذه التي ترتكها وزارة الثقافة اللبنانية، حين تُزوّر التاريخ، وتتحدث عن "احتلال" فلسطيني للقلعة التي رابط فيها دفاعاً عنها، وعن لبنان وفلسطين في مواجهة العدو الإسرائيلي وعملائه في الشريط الحدودي، مقاتلون من الحركة الوطنية اللبنانية بمختلف فصائلها، وحركة أمل، جنباً إلى جنب مع مقاتلي المقاومة الفلسطينية، ضمن قيادةٍ مشتركةٍ لبنانية وفلسطينية، وكأنّ أبناء البلد المدافعين عن عروبتهما دخلاء ومحتلون، تتم مساواتهم بالاحتلال الإسرائيلي للقلعة الذي تمّ في 1982.

ويبدو الجهل بتاريخ القلعة متأصل لدى وزارة الثقافة اللبنانية، عند الحديث عن الانسحاب الإسرائيلي سنة 2000 من القلعة، قد جاء نتيجة هجوم من المقاومة اللبنانية. والصحيح أنّ الجيش الإسرائيلي انسحب من القلعة بعد أيام من احتلالها في سنة 1982، وقام بتسليمها لعملائه في الشريط الحدودي الذين رابطوا فيها، وهو ما لم تذكره الوزارة في محاولةٍ مكشوفةٍ لتبرئة العملاء من المشاركة في جريمة احتلال لبنان.

لم يأتِ الانسحاب نتيجة هجوم واحد شنته المقاومة على القلعة، فقد شُنّت عشرات الهجمات خلال 18 سنة من الاحتلال، وجاء إخلاء القلعة ضمن القرار الإسرائيلي بالانسحاب من جنوب لبنان، ونجاح المقاومة اللبنانية بتفكيك جيش لبنان الجنوبي المرتبط بالاحتلال، وفرار قياداته باتجاه فلسطين المحتلة.

لا نستهن ما فعلته وزارة الثقافة اللبنانية فحسب، بل نلوم رفاقنا في المقاومة اللبنانية، وفي فصائل الحركة الوطنية، على صمتهم أمام ذلك، وعدم تحركهم لإزالة هذا الغبن الذي يلحق بهم وبدورهم، قبل أن يلحق برفاقهم الفلسطينيين، ويحمل، في طياته، تزويراً لتاريخ لبنان، ومساساً بعروبتة.

بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني سنة 2000، عُثِر، في بنت جبيل، على رفات المقاومين من لبنان وفلسطين والعالم العربي الذين استشهدوا في أثناء تصدّيهم للاجتياح الصهيوني على البلدة خلال اجتياح الليطاني سنة 1978. وعلى الفور، بادرت المقاومة اللبنانية وفصائل الحركة الوطنية إلى إقامة نصب تذكاري لهؤلاء الشهداء، وتكرّر ذلك بعد حرب 2006 حيث أقيم نصب آخر للشهداء من أبناء البلدة الذين استشهدوا في صفوف المقاومة الفلسطينية، في اجتياح 1978 وشهداء المقاومة في سنة 2006.

تُرى، ألا يستحقّ شهداء قلعة الشقيف الذين استشهدوا في معارك 1982، وضُرب المثل بشجاعتهم وبطولتهم، والشهداء الذين استشهدوا قبل ذلك، وبعد الاحتلال خلال هجماتهم المستمرة على القلعة؟ ألا يستحقّ كل هؤلاء يافطةً إرشادية تُمجّد بطولتهم، ونصباً تذكاريّاً يُخلّد هذه البطولات، ويكون أول ما يواجه الزائر عند زيارته للقلعة ليبدأ زيارته بالفاتحة، وبالمجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام؛ ترحموا على أرواحهم وتخليداً لذكراهم العطرة التي غرسوها في وجدان جيلنا.

الرقص الدبلوماسي الذي تمارسه الرياض مع إسرائيل

2016\7\25

معهد واشنطن

سايمون هندرسون

في الأسبوع الماضي، ترأس اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية أنور عشقي وفداً إلى إسرائيل، في زيارة التقى خلالها مع مختلف المسؤولين وأدلى بتصريحات علنية حول القضية الفلسطينية وغيرها من المواضيع. وكانت الزيارة غير عادية للغاية، وغير متوقعة، ولكن ليست مستغربة تماماً - فقد كشف اللواء عن اتصالاته مع إسرائيل في حزيران/يونيو 2015 عندما

ظهر في واشنطن إلى جانب السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، الذي هو أحد المقربين من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وسيتم تعيينه قريباً مديراً عاماً لوزارة الخارجية الإسرائيلية، المنصب الأرفع رتبة في الوزارة. وفي ذلك الوقت، أقر الرجلان بأنهما كانا قد عقدا سلسلة من الاجتماعات السابقة؛ أما الدلالات غير المذكورة لظهورهما علناً فكانت تشير إلى مخاوف سعودية وإسرائيلية مشتركة في ذلك الحين من الاتفاق النووي الوشيك الذي توصلت إليه مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» مع إيران.

وعلى الرغم من أن الزيارة الأخيرة ربما لم تكن أول رحلة يقوم بها عشقي لإسرائيل، إلا أن عدداً من الأكاديميين السعوديين ورجال الأعمال قد رافقوه هذه المرة، وفقاً لبعض التقارير. وعلى الرغم من غياب الاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين البلدين، كان يتوجب على جميع هؤلاء المرافقين الحصول على إعفاء خاص من الحكومة السعودية للقيام بالرحلة. والصور الوحيدة التي نُشرت حتى الآن تُظهر اللواء عشقي يقف مع أعضاء الكنيست الإسرائيلي ومسؤولين فلسطينيين. كما التقى عشقي مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال رحلة جانبية قام بها في وقت سابق إلى رام الله. وفي مقابلة مع "إذاعة الجيش الإسرائيلي"، قال عشقي، "لن يكون هناك سلام مع الدول العربية قبل قيام سلام مع الفلسطينيين ... إن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ليس مصدر الإرهاب، ولكنه يخلق أرضية خصبة لأعمال الإرهاب في المنطقة. وإذا تم حل الصراع، فإن الدول التي تستغل القضية الفلسطينية، وهي إيران، لن تكون قادرة بعد الآن على الاستفادة منها".

وقد التقى عشقي مرة أخرى أيضاً مع غولد، وإن كان ذلك في فندق وليس في وزارة الخارجية. وتشير المركزية المستمرة التي اكتسبها غولد في التعامل مع السعوديين إلى أن هناك ديناميات أخرى (وربما توترات) فاعلة [بين البلدين]. ومنذ أن أصبح المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ركز غولد على زيادة عدد الدول المستعدة للاعتراف بإسرائيل وتطوير العلاقات القائمة بالفعل - وكان هذا سبب قيام نتينهاو بزيارته الأخيرة إلى أفريقيا، التي شملت كينيا وأوغندا ورواندا وإثيوبيا. وفي الأسبوع الماضي، استأنفت غينيا علاقاتها [الدبلوماسية مع إسرائيل] بعد انقطاع دام تسعة وأربعين عاماً - وغينيا هي بلد ذو غالبية مسلمة يقع في غرب أفريقيا. وبالمثل، ما فتى غولد يعمل على إقامة روابط مع العالم العربي. وعلى الرغم من أنه أشار في كلمة ألقاها في مدينة هرتزليا الإسرائيلية الشهر الماضي إلى أن علاقات إسرائيل الناشئة يجب أن تبقى سرية من أجل احترام "حساسيات" الجمهور العربي، إلا أنه أشار أيضاً ما يلي: "قبل ثلاثين عاماً قال الجميع 'أوجدوا حلاً للقضية الفلسطينية وعندئذ ستجدون السلام مع العالم العربي'. غير أننا نزداد اقتناعاً [أن] الأمور على عكس ذلك تماماً. ففي ذات طابع مختلف وعلينا خلقها. وهذا ما نحن بصدد القيام به." ثم تحدث عن محادثاته الأخيرة مع دبلوماسي عربي رفيع لم يُذكر اسمه، قوله بأن القضية الفلسطينية "كانت قريبة جداً من قاع" الأولويات الحالية التي يضطلع بها هذا المسؤول. وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد ترك انطباعاً مماثلاً عندما زار واشنطن في حزيران/يونيو.

وفي المقابل، يبدو أن عشقي تمسك بسيناريو ضيق خلال رحلته [إلى إسرائيل]، بترويجه لـ "مبادرة السلام العربية" - وهي الاقتراح الذي قاده السعوديون عام 2002 والذي طرح إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الرياض وستة وخمسين دولة عربية وإسلامية أخرى بمجرد توصل إسرائيل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وبينما يكون ذلك مستبعداً على ما يبدو في الوقت الراهن، يعتبر بعض الدبلوماسيين أن المبادرة ذات قيمة معينة. وفي حين قال نتينهاو في مقابلة في عام 2014 أنه تم عرض الاقتراح في وقت مختلف جداً في منطقة الشرق الأوسط ولم يعد له أهمية، إلا أنه قال الشهر الماضي أنه إذا تم مراجعته "فعندئذ بإمكاننا أن نتباحث".

والسؤال هو ما الذي سيحدث الآن. فالشخصية السعودية الرئيسية في العملية البطيئة المتمثلة في الاعتراف علناً بإسرائيل كان رئيس المخابرات السابق والسفير السابق الأمير تركي الفيصل، وهو شخصية أرفع مستوى من عشقي، ولكنه لا يتولى حالياً أيضاً أي مسؤولية [رسمية في الحكومة]. وحتى الآن، تصافح تركي هذا العام مع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك

موشيه يعلون وشارك في مناقشة مع مستشار نتنياهو السابق لشؤون الأمن القومي [يعقوب عميدور]. والأسئلة التي تطرح نفسها هنا هي: هل سيلتقي علناً مع غولد، الذي أصدر ذات يوم كتاب بعنوان "كراهية المملكة: كيف تدعم المملكة العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد؟" وهل يمكن عقد مثل هذا الاجتماع في إسرائيل؟ بالإضافة إلى ذلك، في أعقاب الملاحظة التي أدلى بها نتنياهو مؤخراً حول إعادة النظر في "مبادرة السلام العربية"، تساءل وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، "لماذا يجب علينا تغييرها؟ أعتقد أن الحجة القائلة بأنه يجب تخفيف 'مبادرة السلام العربية' من أجل الوفاء بمتطلبات الإسرائيليين ليست بالمنهجية الصحيحة". وقد تتوقف الخطوة التالية تماماً على رد الفعل العربي العام تجاه زيارة عشقي (أو انعدام هذا الرد). وقد كانت الاستجابة حتى الآن غير مبالية إلى حد كبير، على الرغم من أنه قد يكون من السابق لأوانه الحكم على ذلك.

تم بحمد الله

*



مركز
Center

مركز
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies